العداء بين الإسلاميين وراء الاضطرابات في تركيا

سونر چاغاپتاي و جيمس جيفري

الأخبار التي وردت في الأسبوع الماضي حول فضيحة فساد في تركيا تبدو من أول وهلة وكأنها قضية تقليدية تنحرى فيها النيابة عن مرتكبيها من أصحاب المراكز المرموقة. بيد أن الاضطرابات التي تهدد حكومة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان قد بدت بوادرها منذ فترة طويلة وهي أحدث تجليات الصراع الدائر بين الفصيلين المحافظين الإسلاميين الرئيسيين في تركيا والموحدين حتى الآن تحت قيادة الحزب الحاكم وهما: «حزب العدالة والتنمية» الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء و«حركة كولن» الشعبية المؤثرة.

لقد شكل العام الماضي تحديا بالفعل بالنسبة للسيد أردوغان. فالمظاهرات التي بدأت في شهر مايو نمت من الغضب بشأن خطط تطوير «حديقة غيزي» في اسطنبول ومثلت قضية ليبرالية تتحدى الحكم الاستبدادي المتزايد لرئيس الوزراء. ويبدو أنه لم يكن لدى معتصمي «حديقة غيزي» الكثير من القواسم المشتركة مع «حركة كولن» – وهي مجموعة غامضة تقوم على أسس صوفية اشتهرت بالتقوى وظلت تدعم السيد أردوغان حتى وقت قريب. إلا أن حركتي «غيزي» و «كولن» هما الآن بحكم الأمر الواقع، إن لم يكن فعليا، شركاء تجمعهم أهداف مماثلة الا وهي: مقاومة سلطة السيد أردوغان التي تكاد تكون مطلقة.

فالسيد أردوغان الذي هو أقدم رئيس وزراء منذ أن أصبحت البلاد ديمقراطية في عام 1950، يدير تركيا بمفرده تقريبا. فقد أقام ائتلافاً سياسيا واسعا من أجل الفوز بالانتخابات في ثلاث مرات متعاقبة وبأغلبية ازدادت كل مرة. وقد ضم ائتلافه إسلاميين وقوميين وناخبين من يمين الوسط وليبراليين مؤيدين لقطاع الأعمال؛ وللسيد أردوغان تأثير على القطاعين التنفيذي والتشريعي للحكومة، فضلاً عن الكثير من وسائل الإعلام ومجتمع الأعمال. وقد أقلق حكمه في بادئ الأمر خصومه الليبراليين العلمانيين غير أنه الآن يزعج أبناء «حركة كولن».

وترجع نشأة «حركة كولن» إلى سبعينيات القرن الماضي، عندما بدأ مؤسسها والعالم الإسلامي فتح الله كولن، البالغ من العمر حاليا 72 عاما، يجذب أتباعا له. وشقت حينها رسالة كولن – التي تنشر صورة محافظة من الإسلام ولكنها معتدلة نسبيا – طريقها في تركيا وحققت بعض النجاحات. وتشير بعض التقديرات إلى أن حجم الحركة يصل إلى خمسة ملايين مؤيد على الرغم من تشديد آخرين على أن عدد مؤيديها أقل من ذلك بكثير، ويصل إلى ما دون المليون شخص.

ولدى الحركة وسائل إعلام خاصة بها وجامعات ومدارس ومراكز بحوث وشركات؛ ويمكن أيضا إيجاد أتباعا لها في الشرطة والقضاء. وتبدو الحركة التي تتمتع بجاذبية واسعة النطاق ومصداقية في الدين الإسلامي كآخر عقبة في طريق إحكام قبضة السيد أردوغان على السلطة.

وقد أصبحت إدارة أردوغان تتخوف من قوة الحركة التنامية في العام الماضي عندما قام أعضاء من النيابة العامة لهم علاقات معها باستدعاء أحد المقربين من السيد أردوغان، رئيس وكالة المخابرات التركية هاكان فيدان، للتحقيق. إلا أن رئيس الوزراء منع هذه الخطوة من خلال تمرير تشريع جديد. بيد أنه رأى الأمر بمثابة تحذير وردّ عليه بمحاولة غلق شبكة المدارس الخاصة الإعدادية القوية التابعة لـ «حركة كولن».

وأتت ردة فعل أتباع «حركة كولن» سريعاً حيث بدأت الصحف التابعة لها بنشر مقالات تهاجم السيد أردوغان الذي أرجأ بدوره خطوة إغلاق المدارس. وفي 12 ديسمبر، فتح أعضاء النيابة الذين يعرفون بقربهم من «حركة كولن» التحقيق في تهم فساد ضد أعضاء بارزين في مجلس وزراء أردوغان. وبهذه الخطوة، شكّل أتباع «حركة كولن»، الذين لديهم العديد من المؤيدين في المناصب القضائية الرئيسية، تحديا أكثر مباشرة لحكم السيد أردوغان – الذي دام 12 عاما – لم يسبقهم أحد إليه من قبل.

وأدت مزاعم الفساد حتى الآن إلى استقالة ثلاثة وزراء، تلاها الأسبوع الماضي حدوث أكبر تعديل وزاري شهده «حزب العدالة والتنمية» منذ عام 2002. بالإضافة إلى ذلك فصل السيد أردوغان المئات من قيادات الشرطة المؤيدة لـ «حركة كولن» فضلاً عن قيامه يوم الخميس بإقصاء المدعي العام، معمر عكاس، في قضية الفساد المالي.

وكل هذا لا يعدو كونه مقدمة لما يلوح في الأفق من معركة ذات مخاطر جسيمة ألا وهي: انتخابات بلدية اسطنبول في مارس. فلطالما كان التنافس محتدما في سباق انتخابات اسطنبول بين «حزب العدالة والتنمية» و«حزب الشعب الجمهوري» العلماني اليساري المعارض الذي وجد له في مصطفى ساريجول مرشحا يتسم بالقوة والشعبية الكبيرة. ومن غير المرجح أن يصوت أبناء «حركة كولن» بشكل جماعي لمرشح ليبرالي. ولكن ببساطة فمن خلال عدم مشاركة أتباع «حركة كولن» في التصويت فقد يُسفر ذلك عن إمالة الانتخابات لصالح «حزب الشعب الجمهوري» وهو ما سيظهر بشكل قاطع أنهم حاجز قوي يقف في مواجهة السيد أردوغان.

وفي حال فوز حزب السيد أردوغان في اسطنبول، فمن المرجح أن يتشجع رئيس الوزراء ويسعى نحو إجراء استفتاء شعبي لدمج صلاحيات الرئاسة ومنصب رئيس الوزراء قبل موعد الانتخابات في الصيف المقبل. ومن ثم ينافس السيد أردوغان على رئاسة تلك السلطة التنفيذية الجديدة القاهرة. وفي حال فوزه، فسوف يصبح أكثر رمز سياسي مهيمن في تاريخ تركيا الحديث.

إن ما سيحدث في شهر مارس ستكون له إمكانية تحديد مسار الديمقراطية في تركيا. ويشكل ذلك تحديا كبيرا أمام الولايات المتحدة، الأمر الذي يثير تساؤلات شائكة بشأن مستقبل التحالف الأمريكي مع تركيا.

وقد تفاقم الخطر الذي يهدد العلاقات الثنائية بفعل الهجمات الصريحة الملفقة على الولايات المتحدة من قبل مسؤولين بارزين في «حزب العدالة والتنمية» ووسائل الإعلام الموالية للحكومة، التي اتهمت أمريكا بالوقوف وراء تحقيقات الفساد. وتشمل الادعاءات الأخرى التأكيد على أن هناك عاملين في سفارة الولايات المتحدة تواطؤا مع المنظمات غير الحكومية التركية في محاولة للإطاحة بحكومة «حزب العدالة والتنمية». وفي الأسبوع الماضي ادعى السيد أردوغان علنا بأن تحقيقات الفساد ليست إلا مؤامرة أجنبية. بل إنه زاد من تعقيد الأمور باقتراحه في 21 ديسمبر بأن يغادر السفير الأمريكي فرانسيس ريتشاردوني الابن – دبلوماسي ممتاز – البلاد في حادثة هي الأولى من نوعها في ذاكرتنا الحية.

ونظرا لحجم تركيا واقتصادها وقوتها العسكرية وموقعها الاستراتيجي، فإن المخاطر تعتبر ضخمة والتأثير الأمريكي لا يعدو كونه محدوداً. يتعين على الولايات المتحدة التحرك بحذر في هذه اللعبة متلافية وضع نفسها تحت بؤرة الضوء مع تركيزها على المحافظة على توجه تركيا الأساسي الغربي والديمقراطي ونحو السوق الحرة. وهو ما يعني عدم إبداء ردود أفعال قوية بشكل علني على ما يمكن أن يكون استفزازات جديدة.

ولكن في الغرف المغلقة، ينبغي على الولايات المتحدة أن توضح للمتتبعين داخل تركيا وخارجها – مع عدم الانحياز لطرف على حساب الآخر في النزاعات المحلية الحالية في البلاد – أن قدرة أمريكا على مساعدة تركيا دبلوماسياً واقتصادياً داخل نطاق منظمة حلف شمال الأطلسي تتوقف على قيام الأتراك بتسوية هذه القضايا بطريقة ديمقراطية تحافظ على سيادة القانون.

عن موقع «معهد واشنطن». . والكاتبان هما سونر چاغاپتاي زميل « باير فاميلي» ومدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن. كما هو مؤلف الكتاب الذي سيصدر قريباً «صعود تركيا: أول قوة مسلمة في القرن الحادي والعشرين.. والسفير جيمس إيف. جيفري هو زميل زائر مميز في زمالة «فيليب سولونز» في معهد واشنطن.

النموذج التونسي.. ثبت فصحّ

راشد الغنوشي

علق التونسيون والديمقراطيون في أرجاء العالم آمالا عريضة على الحوار الوطني الجاري في تونس، لإخراج المسار الديمقراطي من النفق الذي زجه في أتونه اغتيال زعيمين خلال ستة أشهر.

وتعزز هذا الأمل بعد نجاح مؤتمر الحوار الوطني في التوافق على رئيس حكومة محايد، ولقد تباينت الآراء حول تقدير مدى هذا النجاح وتقدير الرابح والخاسر في هذا الحوار؟

وبالعودة إلى الوراء قليلا، فقد فتحت شعلة الربيع العربي –شعلة الحرية– التي انشق عنها ليل تونس منذ ثلاث سنوات، أفقا من الأمل ليس فقط في أن السياسة لم تمت في هذا البلد الذي أخذت عليه دكتاتورية غشوم أزيد من نصف قرن، بل أكثر من ذلك أعادت تلك الشعلة للعرب الأمل بأنهم لا يزالون هم أيضا جزءا من العالم.

فلطالما طافت ظلال الحريات الديمقراطية في أرجاء المعمورة دون أن تكتحل لهم بها عين، حتى لكأن في جيناتهم عقما أبديا مغروزا في أصل خلقتهم، والحال «أنهم لم يكن لأحد من العالمين ما كان لهم من ملك عظيم» حسب عبارة أبرز فلاسفة التاريخ عبد الرحمن ابن خلدون.

والسؤال الرئيسي بمناسبة مرور الذكرى الثالثة لانبثاق شعلة ثورة الياسمين العظيمة التي لا تزال تغالب رياح السموم وموجات التراجع الزاحفة، تؤكد يوما بعد يوم أنها وجدت لتبقى ولتكتسح الظلمات وتضع الأمة مجددا في قلب التاريخ، وجزءا من العالم فاعلا فيه.. هذا السؤال هو: هل يكون النموذج أو «المثال التونسي» «حسب تعبير الكاتبة آمال موسى» للتحول الديمقراطي قد نجح في وضع تونس على سكة الديمقراطية كأول ديمقراطية عربية؟ وما هي معالمه الرئيسية؟

1 – لقد كانت سنة 2013 هذه التي لفظت لتوها أنفاسها الأخيرة، سنة عصيبة على تونس وعلى أمة العرب وآمالهم في التحرر والانعتاق، فقد تعرض فيها المسار الديمقراطي لخطر الانهيار والسقوط أكثر من مرة بسبب تحديات داخلية وخارجية، منها ضعف المخزون الثقافي والتجربة الديمقراطية لدى الفاعلين السياسيين حكاما ومعارضين، في ديمقراطية وليدة لم تستكمل عامها الثالث.

لقد وهبت الثورة الحرية للجميع، ثمرة لتضحيات جسام بذلتها على امتداد نصف قرن أجيال –وبالخصوص الشباب– من أطياف أيدولوجية متعددة، ولكن الحرية بطبيعتها حاملة لإمكانات واسعة، فكما هي منفتحة على بركات الأمن والسلم والديمقراطية والرفاه، وبكلمة على التمدن، هي أيضا منفتحة بنفس القدر على الفوضى وحتى على التوحش والفتن والبوار، ما لم تمارس بمسؤولية وضبط للنزوات للجانب الحيواني فينا.

القوى المضادة للثورة في الداخل من فوضويين وإرهابيين، استخدمتها –بوعي أو بدونه– قوى خارجية راهنت على إسقاط الربيع العربي جملة، بإخماد شعلته المتبقية وهي تغالب هوج العواصف، توقيا من سابقة خطرة مغرية بالتأسي.

2 – ويزيد معادلة الانتقال الديمقراطي سوءا وتعقيدا جدلية الصراع بين قديم قامت عليه الثورة انتزعت منه السلطة الظاهرة، إلا أنه لم يمت –حسب غرامشي– وإنما فقط استكن لفترة أمام هول الصدمة ثم ما لبث أن أخذ يستعيد مواقعه الخلفية التي يعرفها جيدا، زاحفا لاستعادة مواقعه الأمامية ذاتها.. وبين جديد لم يستكمل بعد استحكامه، لا سيما وقد انتقلت قوى الثورة من تحالف عابر لاختلافاتها الأيدولوجية في مواجهة الاستبداد إلى صراع أيدولوجي محموم بلغ حد التنافس على التحالف مع قوى الثورة المضادة.

3 – وفي أوج الاستقطاب الأيدولوجي والصراعات المحمومة المتعددة الأبعاد دخلت قوى الإرهاب على الخط، موجهة ضربات موجعة للمسار الديمقراطي كادت تودي به، فكان اغتيال أول في بداية السنة، أطاح بأول حكومة أفرزتها أول انتخابات تعددية نزيهة في تاريخ البلاد.

ولم يجد الثلاثي الحاكم أمام هذا الزلزال سبيلا لاستعادة قدر من التوازن إلا أن يتخلى عن جزء من سلطاته لصالح مستقلين، فهدأت الأوضاع نسبيا إلى حين، وانطلق حوار وطني في محاولة جادة جمعت معظم الطيف السياسي للتوصل إلى توافقات حول أهم المعضلات التي يحتدم حولها الخلاف.

غير أنه ما إن انطلق المسار التأسيسي ماضيا قدما نحو استكمال سن الدستور وتكوين الهيئة الانتخابية يحدو الجميع عزم على الفراغ من كل الأعمال التأسيسية لإجراء الانتخابات في أواخر الصيف، حتى ضرب المتربصون بالمسار الديمقراطي في القلب، إذ أقدموا على اغتيال زعيم سياسي آخر أواخر يوليو الماضي زاجين بالبلاد في أتون فتنة كادت تطيح بالمركبة جملة.

فقد تنادت أصوات معارضة مؤثرة بشطب المسار كله بإلغاء انتخابات 23 أكتوبر 2013، وما انبثق عنها من مؤسسات المجلس والحكومة والرئاسة.

ولقد بادرت أحزاب المعارضة في خطها العريض بالانسحاب من المجلس مشترطين عودتهم باستقالة الحكومة، ورغم أنهم يمثلون أقل من ثلث النواب بما يمكن للمجلس أن يواصل عمله التشريعي وحتى الدستوري من دونهم، فإن ذلك كان سيجعلنا أمام دستور لا يمثل كل التونسيين بل مجرد جزء منهم، حتى وإن كان بشكل الأغلبية، وسيقسم المجتمع تقسيما أيدولوجيًا حركة النهضة وحلفاؤها حريصون على استبعاده.

ولذلك قبلنا أن ندفع ثمنا غاليا هو التخلي عن حكومة منتخبة مدعومة بأغلبية برلمانية وبشارع هو الأوسع من أجل ما هو أثمن وأهم: وضع تونس الحبيبة على طريق الديمقراطية، بدستور لكل التونسيين وهيئة انتخابية مستقلة وانتخابات فوق الطعن لأنها ستجري برعاية حكومة محايدة.

يزيد ذلك إلحاحا أن الإرهاب واصل مخططاته الانقلابية مقدما على مواجهات مع أجهزة الأمن والجيش في عمليات تنكيل وترهيب غاية في السفالة والبشاعة.

وأغرب ما في هذا المشهد المؤلم رمي النهضة بالتواطؤ مع الإرهاب وهو الذي أطاح بحكومتيها، وكاد يأتي على البنيان من أساسه لولا فضل الله وحكمة شعبنا وبسالة جندنا وأمننا.

4 – في هذه الأجواء الملتهبة أقدمت أربع من منظمات المجتمع المدني بقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل ومعه اتحاد الصناعة والتجارة وعمادة المحامين ورابطة حقوق الإنسان على طرح مبادرة إنقاذ وطني تضمنت خريطة تتمثل في استبدال حكومة الترويكا بحكومة محايدة تقود البلاد إلى انتخابات خلال ستة أشهر لا ينافس وزراؤها فيها، أما المجلس التأسيسي فيستأنف عمله في استكمال الأعمال التأسيسية.

ورغم أن الثمن المطلوب منا في حكومة الترويكا –وبالخصوص النهضة– كان ثقيلا، إذ المطلوب من الحزب الأكبر في البلاد والشريك الأكبر في الحكم أن يتخلى عن حكومته المنتخبة، بينما يحافظ شركاؤه على موقعيهما، فقد تحاملت النهضة على نفسها وقبلت التوقيع على المبادرة.

قبلت ذلك من أجل إنقاذ مسار ديمقراطي يترنح، خاصة بأثر الزلزال المصري وما يتخبط فيه الإقليم من فتن وما يجول فيه من إرهاب وسلاح، لأن إنقاذ النموذج التونسي للتحول الديمقراطي هدف يعلو كل حساب حزبي أو فئوي.

ورغم غلبة الهواجس والظنون ومشاعر الضيم والخوف من المستقبل وسط النهضويين، الخوف من الوقوع ضحية كيد وتآمر علينا، فقد انتصرت الأفكار الإيجابية والرؤية المقاصدية «أو ليست «مقاصد الشريعة» منتوجا تونسيا؟».

المقصد الأعظم من موقعنا من السلطة: أن ننقذ بلادنا، أن ننقذ نموذجنا التونسي في الانتقال الديمقراطي، بما يستوعب كل المكونات الوطنية على اختلاف توجهاتها العلمانية والإسلامية السلمية، بما يقطع الطريق عن كل ضروب العنف والإرهاب أو عودة الدكتاتورية المتربصة بالثورة.

5 – وها نحن نودع سنة حافلة بالأحزان على فقدان زعماء زملاء، ونودع جملة سلاح جنودا وضباطا أمنيين وعسكريين أشاوس، نحتسبهم جميعا عند الله شهداء ونترحم عليهم ونواسي ذويهم وأحبابهم فهم درة تونس وأبطالها، وعزاؤنا فيهم أنهم قضوا نحبهم يدافعون عن وطن آمن وديمقراطي.

عزاؤنا ونحن نودع هذه السنة بمآسيها وفتنها وما حيك فيها من مخططات انقلابية خطيرة وماكرة، هو صمود النموذج التونسي للتحول الديمقراطي والتعايش في حكومة واحدة تجمع بين ممثلي التيارين الرئيسيين في مجتمعنا وأمتنا، تياري الاعتدال العلماني والإسلامي، جناحي الوطنية.

هذا التعايش والتحالف بين التيارين الرئيسيين نجح في قطع أشواط بعيدة عبر تأسيس أول ديمقراطية عربية، ترجمة لتراث 18 أكتوبر الوفاقي المشترك بين التيارين.

فتم في بحر هذه السنة تأسيس عدد من الهيئات التعديلية مثل الهيئة المستقلة للإعلام وهيئة قضائية عليا وهيئة مستقلة لمقاومة التعذيب، كما تم إقرار قانون للعدالة الانتقالية طالما انتظره الشعب. وينتظر بعد أن نجح الحوار الوطني في التوافق على حكومة محايدة، حث الخطى والسير وفق رزنامة محددة للوصول إلى محطة تتويج للمسار الانتقالي بإقرار دستور لتونس الحديثة وهيئة انتخابية مستقلة وضبط موعد للانتخابات.

وهو ما يمثل قطب جذب لكل القوى السياسية في ظل حكومة توافقية محايدة، فضلا عن محافظة حكم الائتلاف على المرفق العام الخدمي والأمني، رغم الاختلالات الكثيرة.

6 – يودع التونسيون سنة رغم مصاعبهم المعاشية، يسودهم –بل يغلب عليهم– التفاؤل بالمستقبل والارتياح العام والرضى بأنهم جميعا –على اختلاف مستويات الرضى– قد خرجوا من الحوار الوطني –سواء من شارك فيه ومن قاطعه– منتصرين، وعلى قناعة بأن بلادهم تتقدم على طريق الديمقراطية، على الأقل قياسا إلى حالة الانحباس السابقة طيلة أشهر وهم على حافة الهاوية، وقياسا إلى بلاد أخرى، بما يعني أنهم حتى الآن طليعة في الديمقراطية في المنطقة.

الجميع إذن رابحون ولا أحد خاسر إلا عدو للبلاد، بل حتى لنفسه، لأن خير البلاد بالضرورة خير للجميع، وخير البلاد في أمنها وحريتها، وهما مفتاح التقدم والازدهار.

لنا معشر التونسيين أن نفخر بما وفقنا الله إليه، وأن نثني عليه سبحانه خيرا، ثم على ذكاء شعبنا الذي أفشل بوعيه كل محاولات الانقلاب على مساره الديمقراطي الواعد.

7 – إن نجاح نموذج تونس في التعايش بين تياري الاعتدال الإسلامي والاعتدال الحداثي نموذج الديمقراطية التوافقية، أوصل البلاد إلى شاطئ السلامة أو على وشك ذلك، كما برهنت على ذلك تجربة سنتين من الحكم رغم كل الصعوبات والتحديات، بما يجعل توقيع ممثليه رؤساء الترويكا على الدستور في لحظة التتويج القريبة أمرا بالغ الدلالة الرمزية، وعلامة مضيئة على طريق المستقبل.

إن بلادنا والمنطقة كانت ولا تزال بحاجة إلى هذا النموذج للتعايش، باعتباره النموذج الوحيد للتحول الديمقراطي في المنطقة الذي استمر وانفتح أمامه طريق النجاح وسط تعثر النماذج الأخرى، نسأل الله لكفاحها البطولي وخاصة في أرض الكنانة، النصر القريب.

وهو ما يؤكد حكمة هذا النهج في التعايش سبيلا للانتقال الديمقراطي، بمعنى ملاءمته للواقع، باعتباره جوابا مركبا لأوضاع مركبة لم ترتق بعد إلى التعامل مع نموذج ديمقراطية الأغلبية والأقلية السائد في العالم، وذلك في غياب أساس ثقافي مشترك بين النخب تحتاجه الديمقراطية.

مجتمعاتنا على هذا الصعيد على طريق التكوين، فهي معرضة لخطر ألا يكتمل تكوينها أي التقاؤها على أرضية ثقافية مشتركة يتحرك فوقها الصراع السياسي حتى لا تسقط في الفوضى والحروب الأهلية، بما يجعل نهج التعايش بين التيارين الرئيسيين السبيل الأقوم لنجاح التحول الديمقراطي في مثل هذه الأوضاع من المجتمعات.

8 – هذا النموذج ليس مجرد حاجة محلية، وإنما هو حاجة إقليمية ودولية لاستقرار هذه المنطقة الحساسة من العالم، وهو ما يفسر ما يجده من دعم على أكثر من صعيد في مواجهة رياح السموم، ردة وانتكاسة إلى أوضاع ما قبل الثورة أو ترديا في فوضى وفتن الإرهاب.

إن تونس الصغيرة بجغرافيتها وسكانها ومواردها المادية مؤهلة بإرثها الثقافي التليد وسوابقها التحررية، وبأنها قدمت للأمة والإنسانية نموذجا في الثورة السلمية الرائعة، أن تهدي للأمة وللإنسانية أسوة حسنة ونموذجا متميزا في التأسيس الديمقراطي.

وإنها لعمري أعظم ما يهدى من المآثر والأمثولات على رأس سنة.. قال تعالى «ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا وما يذكّر إلا أولو الألباب».

عن «الجزيرة نت»

تاريخان للأزمة

فهمي هويدي

حين اجتمعت لجنة تقصي حقائق أحداث ما بعد 30 يونيو بالقاهرة يوم السبت الماضي «1/4» كان بعض النشطاء الحقوقيين يعقدون في الوقت نفسه مؤتمرا لهم بمقر نقابة الصحافيين حول «أذرع الظلم» في ظل المرحلة ذاتها. لجنة تقصي الحقائق آثرت أن تبدأ عملها بالتصدى لملف إحراق بعض الكنائس، بعدما عدلت من برنامجها الذي سبق إعلانه وذكرت فيه أنها ستنظر في عشرة ملفات أولها ما خص مذبحة الحرس الجمهوري. لكن يبدو أن الملفات المتعلقة بموضوع الإخوان وحلفائهم تقرر تأجيلها لاعتبارات تتعلق بالملاءمات السياسية، وهو ما لا يقلل من شأن ملف حرق بعض الكنائس بطبيعة الحال، الذى لا يقل أهمية عن الملفات الأخرى.

لأن اللجنة المذكورة حكومية ومشكلة بقرار جمهوري فإنها شغلت بالإجراءات. في حين أن مؤتمر الحقوقيين تجاوزها بكثير لأن المتحدثين لهم خبراتهم الطويلة التي مكنتهم من رصد العديد من الانتهاكات في مرحلة ما بعد 30 يونيو، وفي حين أن اللجنة كانت تتحسس مهمتها وتطرح الأسئلة بحذر ملحوظ، فإن مؤتمر الحقوقيين قدم التشخيص والأجوبة، إذ انطلق من أن ثمة ظلما واقعا بحق المجتمع خلال تلك المرحلة. وربما لهذا السبب فإن أغلب الصحف التي صدرت صباح الأحد تجاهلت المؤتمر في الوقت الذي أبرزت فيه خبر اجتماع اللجنة الحكومية على صفحاتها الأولى. الأمر الذى لم يخل من مفارقة، لأن مؤتمر الحقوقيين لامس الحقائق كما هي، في حين أن لجنة التقصي، لا يتوقع منها سوى أن تصور الحقائق كما أرادتها السلطة والأجهزة الأمنية. كما سنرى بعد قليل.

في هذا الصدد أزعم أن ما قيل في مؤتمر الحقوقيين أهم بكثير مما جرى في اجتماع اللجنة. أخص بالذكر شهادتين لاثنين من النشطاء، الأولى للأستاذ أحمد سيف الإسلام عبدالفتاح وهو محام وأحد مؤسسي مركز هشام مبارك لحقوق الإنسان، والثانية للدكتورة عايدة سيف الدولة مديرة مركز النديم. الملمح الرئيسي في شهادة الأستاذ سيف الإسلام تمثل في استعراض مواقف القضاء والنيابة إزاء النشطاء، التي وصفها بأنها كارثية وتبعث على التشاؤم بالمستقبل إذا ما استمرت على صورتها الراهنة، وفي حين اعتبر الحكم الذي صدر بحق فتيات الإسكندرية «عارا في جبين قضاة المرحلة»، حتى بعد تخفيفه، فإنه انتقد بشدة الإهدار المستمر لقواعد القانون ونصوصه في تصريحات بعض كبار المسؤولين في الهيئة القضائية، وأبدى دهشة إزاء تصريح وزير العدالة الانتقالية المستشار أمين المهدي الذي اعتبر فيه أن مجرد صدور قرار بإحالة بعض الإخوان إلى محكمة الجنايات مبررا لإعلان الجماعة منظمة إرهابية، لأن الإحالة لا تعد دليل إدانة وإنما يظل المتهم بريئا حتى يصدر حكم نهائي بإدانته، واستشهد بتصريحات أخرى نشرتها الصحف منسوبة إلى قضاة خالفوا فيها صحيح القانون وتلاعبوا بنصوصه. كما تحدث عن التحقيقات التي تجري مع الناشطين والتي تفتقد إلى أبسط ضمانات العدالة، خصوصا حين تتم في مقار الأجهزة الأمنية وتحت رقابة رجالها.

الدكتورة عايدة سيف الدولة تحدثت عن تجاوزات الشرطة وتدخلاتها ليس فقط من خلال ما تمارسه من ضغوط على القضاة والمحققين، وإنما أيضا من خلال تلاعبها في الأدلة وقمعها للنشطاء الذي لم يتوقف طيلة السنوات الثلاث الأخيرة. وأضافت أن ذراع الداخلية وصلت إلى المستشفيات حيث أصبح الإهمال الطبي إحدى أدوات القمع. قالت أيضا إنه منذ إعلان جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية أصبح إطلاق النار على المتظاهرين حدثا يوميا تستخدم فيه القوة المفرطة. واستشهدت بأنه في اليوم السابق على عقد المؤتمر الجمعة 1/3 تم قتل 17 مواطنا من المتظاهرين بشهادة وزارة الصحة. وبسبب استمرار حلقات العنف المفرط فإنه تم قتل 2260 شخصا منذ بداية يوليو الماضي «2013» وحتى نهاية شهر ديسمبر. لذلك اعتبرت أن عنف الداخلية أصبح زائدا على الحد، ويتعين إيقافه قبل فوات الأوان.

الصورة القاتمة التي قدمها الحقوقيون «14 منظمة اشتركت في المؤتمر» تمثل تحديا للجنة تقصى الحقائق، لسبب جوهرى هو أن الحقوقيين المستقلين سيقدمون الصورة كما هي بغير تخفيف، بالتالي فإنهم سوف يسلطون الضوء على ما هو مسكوت عليه من جانب اللجنة الحكومية، خصوصا أن بيانات وزارة الداخلية حسمت أهم الوقائع التي يفترض أن تتحرى اللجنة حقائقها «مذبحة الحرس الجمهوري وفض اعتصام رابعة وميدان النهضة مثلا». إزاء ذلك فإن البيانات سوف تحدد سقف اللجنة الذي لن تستطيع تجاوزه.

في هذا الصدد فإننا لن نستطيع أن ننسى خبرتنا السابقة مع تقصي حقائق مرحلة ما بعد الثورة، الذى باشرته لجنتان تولى رئاستهما اثنان من أعلام القضاء والقانون في مصر «هما المستشار عادل قورة الذى كان رئيسا لمحكمة النقض والمستشار محمد عزت شرياص رئيس الاستئناف الأسبق» وقد غطى الأول مرحلة الثورة من 25 يناير إلى 9 فبراير عام 2011، وتقصي الثاني حقائق مرحلة المجلس العسكرى التي تلت ذلك مباشرة. ولأن التقريرين أشارا بأصبع الاتهام صراحة إلى الشرطة والمؤسسة الأمنية فيما وقع من حوادث وانتهاكات فقد تم تجاهلهما بالكامل، في حين جرى الاعتماد على تقارير الأجهزة الأمنية وشهادة رجالها في كل القضايا التي نظرت تلك الحوادث. فتمت تبرئة الشرطة وأدين غيرهم.

لحظ لجنة تقصى حقائق أحداث ما بعد 30 يونيو أنها تشكلت في ظروف ازدادت فيها سطوة المؤسسة الأمنية الأمر الذي يجعلنا لا نطمئن إلى نتائج أعمالها، التي أخشى أن تنتهي إلى طمس الحقائق وليس تقصيها. ومن شأن ذلك أن يضعنا أمام صيغتين لتاريخ تلك المرحلة، إحداهما محكومة بسقف المؤسسة الأمنية، والثانية مكتوبة بدماء الضحايا والمعذبين كما أدركها بعض الحقوقيين الشجعان.

عن الشروق» المصرية

تراجع هيمنة أمريكا عالمياً وحضورها شرق أوسطياً

بشير عبد الفتاح

لبنانيون افتراضيون بين حزب الله و«داعش»
كتب دياتال مقلد

لا تشبه بيروت نفسها هذه الأيام، فالمدينة تكاد تضيق بأبنائها بعد أن هرب من تمكن من الهرب، فيما يشعر من بقي بقلق حيال مصير مجهول يتهدد الجميع..

الأزمات والانقسامات باتت أكثر من مرئية على الطرقات وعبر المواقف والتفجيرات الأمنية المتنقلة والتصريحات والتهديدات المعلنة.. أما العابرون على الطرق فهم يسيرون بسرعة وهم خجلون من الإعلان عن حذرهم وصلواتهم الصامتة أو من البوح بأن ما يخطونه من رسائل خاصة عبر «تويتر» و«فيس بوك» أو عبر «واتس آب» قد يكون بمثابة وصية أخيرة. وها هم اللبنانيون يستعيدون حذرا رافقهم في الثمانينات خلال الحرب الأهلية؛ إذ باتوا يرتابون لدى مرورهم قرب أي سيارة أو في أي حي من أحياء المناطق الموسومة مذهبيا بأنها «سنية» خالصة أو «شيعية» خالصة، فذلك التصنيف يجعل تلك المناطق بمثابة هدف معلن والتفجيرات والاغتيالات تسير وفق تلك المنظومة.

كانت التفجيرات متباعدة نسبيا، لكنها الأسبوع الماضي دخلت مسارا آخر؛ إذ لم يفصل بين تفجيرين أكثر من بضعة أيام كثفت من الخسارات بشريا وسياسيا وأخلاقيا. صحيح أن تلك الأحداث خلقت ضجيجا سياسيا وإعلاميا كبيرا وأن بعض مستشعري الخطر يحاولون عبر تصريحات وحملات إعلامية احتواء الوضع، لكن يبدو ذلك باهتا إذا ما قيس مع طاقات التفجير والانفلات.

ها هي صفحات التواصل الاجتماعي تستنفر كل ما لدى مرتاديها من طاقات، فكما تخاض معارك مذهبية مستعرة في ضوء الموقف مما يجري في سوريا والتفجيرات في لبنان، كذلك تخاض معارك مدنية أيضا. وقد باشر شباب وشابات لبنانيات مقاومة افتراضية للأوضاع الناجمة عن التفجيرات المتنقلة التي تستهدف بلدهم.

«أنا مش شهيد» عبارة اختارها هؤلاء عنوانا لواحدة من حملاتهم عبر «فيس بوك»، مشيرين فيها إلى الشابين محمد وعلي والشابة ملاك وهم ثلاثة مراهقين لبنانيين سقطوا بتفجيري الأسبوع الماضي وهم يعبرون في المكان والساعة الخطأ..

والرمزية التي حملتها مأساة هؤلاء الثلاثة تتمثل في أن الموت وحد في الخسارة ما بين السنة والشيعة، فأخذ شبانا وشابات قضوا في تفجيرات من خارج سياق حياتهم. فبين اغتيال الوزير محمد شطح والعملية الانتحارية في الضاحية، ثمة مدنيون استهدفوا قبل غيرهم، لكن مقاومة التفجيرات المتنقلة بحملات مدنية سواء في العالم الافتراضي أو عبر الإعلام التقليدي يبدو ركيكا وضعيفا قياسا بقوة التصميم والعزم التي يبديها منفذو الهجمات..

حزب الله سيتابع قتاله في سوريا إلى جانب نظام قاتل، جارّا لبنان إلى مزيد من الانقسام ومعرضا اللبنانيين لمزيد من الاستهداف. وفي المقابل تبدو الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» الإرهابية أكثر تصميما على القتل والإجرام وها هي تعلن أنها ستتابع تفجيراتها وأن ما ذاقه اللبنانيون في تفجير الضاحية ليس سوى جزء مما تحضره..

كيف للبنانيين أن يواجهوا هذا عبر حملة «فيسبوكية» من هنا وتعليق أو تغريدة من هناك..

يقول الكاتب والمؤرخ اللبناني أحمد بيضون إننا في لبنان بتنا «مهجرين إلى فيس بوك أو لاجئين فيه».

هذا هو واقعنا اليوم، التفجير والاغتيال والقتل يطاردنا في الشوارع فنهرب سريعا إلى منازلنا لنباشر استنكارنا ورفضنا افتراضيا تاركين الأرض والواقع لحزب الله و«داعش»

عن «الشرق الأوسط» اللندنية